



الجلسة الثانية - اليوم الثاني

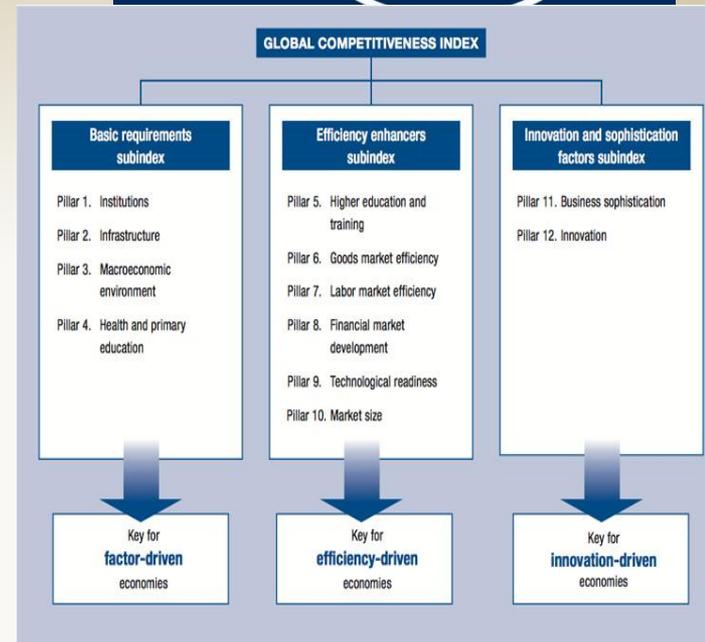
تحليل تقرير التنافسية

(World Economic Forum)

The Global Competitiveness Report 2014-2015



The Global Competitiveness Report 2015-2016



The Global Competitiveness Report 2013-2014



The 12 pillars of competitiveness

The Global Competitiveness Report 2015-2016



Source: The Global Competitiveness Report 2015-2016, World Economic Forum





2016	2017		2016	2017	
2015	2016		2015	2016	
11	11	النرويج	1	1	سويسرا
12	12	الدنمارك	2	2	سنغافورة
16	13	نيوزيلندا	3	3	الولايات المتحدة
15	14	تايوان	5	4	هولندا
13	15	كندا	4	5	ألمانيا
17	16	الإمارات	9	6	السويد
19	17	بلجيكا	10	7	المملكة المتحدة
14	18	قطر	6	8	اليابان
23	19	النمسا	7	9	هونغ كونغ
20	20	لوكسمبورج	8	10	فنلندا



التصنيف يشمل نحو 140 دولة

مؤشر التنافسية العالمية 2016-2015



12 مؤشراً للتنافسية



المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس

5 دول عربية تراجعَت في ترتيبها



المغرب (72 عالمياً)

6 دول عربية حسنت ترتيبها



دول استقرت على ترتيبها

الأردن (64 عالمياً)

عالمياً

- 1 سويسرا
- 2 سنغافورة
- 3 الولايات المتحدة
- 4 ألمانيا
- 5 هولندا
- 6 اليابان
- 7 هونغ كونغ
- 8 فنلندا
- 9 السويد
- 10 المملكة المتحدة



أجندة الجلسة الأولى- اليوم الثاني: تحليل تقرير التنافسية

ثالثاً: استعراض و

تحليل تقارير الأعوام

2015 , 2014 , 2013

- المحتويات
- المنهجية
- المآخذ
- التحليل

ثانياً: قياس التنافسية

- مفهوم التنافسية
- مؤشر التنافسية
- مكونات مؤشر التنافسية

أولاً: مقدمة عن تقرير التنافسية

- نبذة تاريخية عن التقرير
- الجهة المصدرة للتقرير
- الأهمية

تقرير التنافسية

- تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي . ويصنف هذا التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي استنادا على تحليل دليل التنافسية العالمي (GCI)، وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلبي للتنافسية المحلية.
- ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار.



الجهة المصدرة لتقرير التنافسية

- يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف، وهي مؤسسة سوسرية غير ربحية.
- تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.
- بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشراً خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعاً في هذا المجال.



أهمية التقرير

- يعتبر تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في البلدان المختلفة تمكّن من عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين.
- يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة.
- وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار وأن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

أنواع البيانات التي يعتمد عليها التقرير

- البيانات الكمية (Quantitative Data): وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- البيانات النوعية (Qualitative Data): وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.



مفهوم التنافسية



مفهوم التنافسية

- ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية .
- ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية،
- أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول،
- وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

التجارة الخارجية



السياسة الصناعية



السياسة التكنولوجية



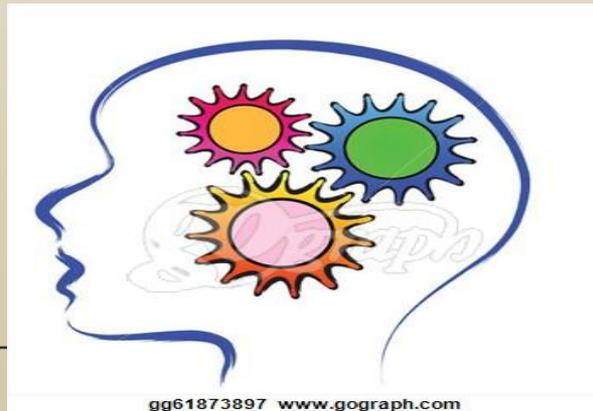
المستوى المعيشي



التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية

- مفهوم الميزة النسبية يشير إلى قدرات الدولة من موارد طبيعية ويد عاملة رخيصة، و مناخ وموقع جغرافي، التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي.
- تحول المفهوم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية.
- مفهوم الميزة التنافسية يشير إلى اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

موارد طبيعية



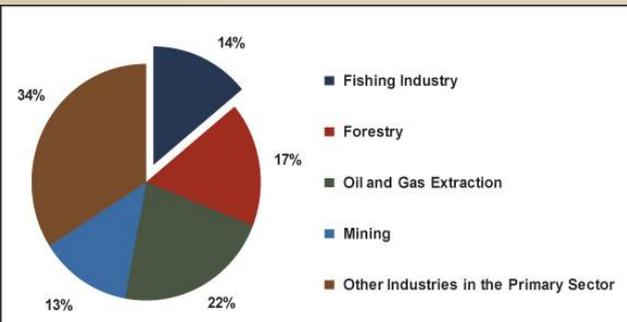
تعريف التنافسية حسب المؤسسات

- هي مقدرة الشركات على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- اما التعريف البريطاني لتنافسية الشركات فينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".
- وهناك تعريف آخر للتنافسية وهي: القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).



تعريف التنافسية حسب القطاع الاقتصادي

التنافسية لقطاع ما تعني مقدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الاقتصادي في الدولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

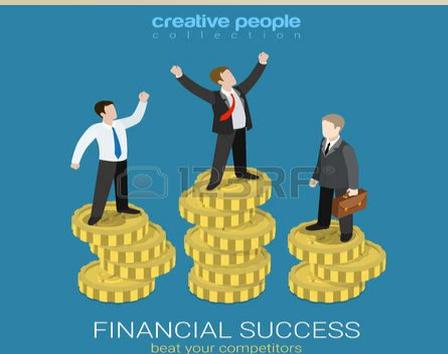


تعريف التنافسية على مستوى الدول

المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية ، يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، فتعرفها على أنها : "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".

ويعرفها معهد التنافسية العالمي على أنها الأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.





دور الحكومة في دعم التنافسية

- ترتبط القدرة التنافسية كإطار للتنمية الاقتصادية لبلد ما بمعدلات الإنتاجية فيها، و تعتبر من الحوافز التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة. يمكن للاقتصاد أن يتمتع بعائدات جذابة لرأس المال وارتفاع في الأجور، وهو ما يترجم إلى زيادة الثروات للارتقاء بمستوى المعيشة للإنسان.
- "وبالتالي على الحكومة خلق مناخ استثماري تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات ... ودعم قدرات المؤسسات الوطنية للدخول في صناعات جديدة حيث يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية".



مؤشرات قياس تنافسية الدول

- تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... الخ.
- من أهم هذه التقارير واشملها، هو تقرير التنافسية العالمي .

منهجية إعداد التقرير

• تقوم منهجية التقرير على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي:

1. مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية.
2. مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.
3. مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار،

ولكل مرحلة محاور يقاس أداء الدولة تبعاً لها كما هو مبين في الشكل التالي:

مؤشر التنافسية العالمية

مجموعة عوامل الابتكار والتطور

- مدى تطور بيئة الاعمال
- محور الابتكار.

مرحلة الاقتصاد المعتمد على
المعرفة والابتكار

مجموعة محفزات الكفاءة

- محور التعليم العالي والتدريب
- محور كفاءة السوق
- كفاءة سوق العمل والعمال
- تطور الأسواق المالية
- الجاهزية التكنولوجية
- حجم السوق

مرحلة الاقتصاد المعتمد على
الكفاءة والفعالية

مجموعة المتطلبات الأساسية

- المؤسسات
- البنية التحتية
- بيئة الاقتصاد الكلي
- الصحة والتعليم

مرحلة الاقتصاد المعتمد على
الموارد الطبيعية

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية

- تضم الركائز أو المحاور (من 1 إلى 4) والتي يفترض توفرها في الدول الأقل نمواً من أجل تحسين تنافسياتها. وتضم المحاور التالية:

1- محور المؤسسات:

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية و الافراد من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص.

2- محور البنية التحتية:

ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق و إدماج و إيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.



3- محور استقرار الاقتصاد الكلي

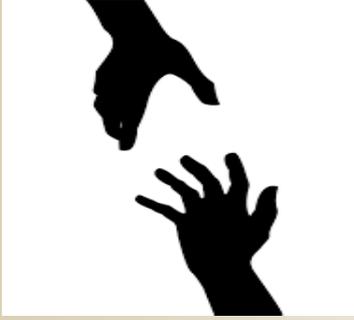
يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في القدرة التنافسية للدولة.

مثال: يحد العجز المالي للدولة من مقدرة بيئة الأعمال للاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يحد من مقدرة الشركات من العمل بكفاءة وتحقق الأرباح. وعليه، فإنه يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم توفر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

4- محور الصحة والتعليم الأساسي:

إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة.





ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة

تتضمن الركائز أو المحاور (من 5 إلى 10)

والتي تطوّر وتعزز التنافسية الاقتصادية.

5- محور التعليم العالي والتدريب:

تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة و قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة و العولمة. و يقيس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة و نوعية التعليم و مخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

6- محور كفاءة السوق :

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول و المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية و مدى تطور حاجات المستهلكين.

7- محور كفاءة سوق العمل:

يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيهه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

8- محور تطور الأسواق المالية:

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

كفاءة سوق العمل



9- محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة، ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المحلية أو المستوردة.

10- محور حجم السوق :

يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم و بالتالي تقليل تكاليف الانتاج.

ارتفاع التكاليف



ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار وتعدّد الانتاج (Innovation and Sophistication)

تتعلق بالركائز أو المحاور (10 و 11) وتتوفر في البلدان الأكثر تطوراً.

10- محور تعدّد وتطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):



يتضمن هذا المحور:

- نوعية بيئة الأعمال
- ومدى تطور سير الأعمال
- وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية
- ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية
- وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة.
- ومدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً.



ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors)

10- محور الابتكار:

الابتكار هو الركيزة أو المحور الأساسي للوصول إلى اقتصاد المعرفة ولخلق إنتاجية مستدامة و كفاءة. و يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواءً كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.



الارتباط بين ركائز او محاور التنافسية الأثني عشر:

- تترايط هذه الركائز او المحاور فيما بينها، فكل ركيزة تقود إلى تعزيز الركيزة الأخرى، كما أن ضعف احدهما يقود في الغالب الى ضعف الركائز الأخرى.
- فمن الصعب مثلاً التفوق في ميدان الابتكار (ركيزة 12) دون توفر قوة عاملة ذات صحة وتعليم جيدان وتدريب عالي (ركائز 4 و 5)، وذات مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة (ركيزة 9)، وتمتلك تمويل كاف للبحث العلمي (الركيزة 8)، وسوق سلع فعّال يُمكن من توجيهه الابتكارات الجديدة إلى السوق (ركيزة 6).



ملاحظات منهجية حول التقرير

■ اعتمد ترتيب التنافسية على نوعين من المصادر الرئيسية:

أ- مؤشرات كمية، بيانات إحصائية تخص التجارة الخارجية، وعجز الموازنة، والدين الحكومي، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، والصحة،...

مصادر هذه البيانات: عدة منظمات دولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،...



ب- نتائج مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (*Executive Opinion Survey*)، المنجز بين شهري يناير ومايو من كل سنة مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء. المسح يشمل المواضيع والمفاهيم التي تحتاج إلى تقييم أكبر أو التي لا تتوفر عنها بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دولياً في بعض الاقتصادات.

- يعتمد النوع الأول من المصادر على معطيات كمية وأرقام غالباً ذات مصداقية وتصدر بطريقة منتظمة عن منظمات دولية معروفة.
- النوع الثاني، و الذي يخص تحديد العوامل الستة عشر الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد، يعتمد على معطيات "نوعية" انطلاقاً من وجهات نظر لعينة من رجال الأعمال.
- "مسح الرأي التنفيذي"، كغالب مسوحات استطلاع الرأي، تعترضه انتقادات تخص أجوبة المستجوبين (تأثير حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، ...). استجواب رجال الأعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي قد يخلق تحيزاً، كما قد يدفع بهم إلى توجيه انتقادات لأنظمة لبلدهم.

■ من جوانب القصور الأخرى في تقرير التنافسية، أن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتمد على معلومات يستقيها من تقارير دولية أخرى، خاصة تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، في الوقت الذي لا تزال منهجية ونتائج هذا الأخير تتعرض لانتقادات على مستوى العالم.





ثالثاً: استعراض و تحليل تقارير التناقسية للأعوام 2013، 2014، 2015



استعراض و تحليل تقرير التنافسية 2013



استعراض و تحليل تقرير التنافسية 2014



استعراض و تحليل تقرير التنافسية 2015

The Global Competitiveness Index 2016–2017 Rankings

	Economy	Score	Prev ²	Trend
1	Switzerland	5.81	1	
2	Singapore	5.72	2	
3	United States	5.70	3	
4	Netherlands	5.57	5	
5	Germany	5.57	4	
6	Sweden	5.53	9	
7	United Kingdom	5.49	10	
8	Japan	5.48	6	
9	Hong Kong SAR	5.48	7	
10	Finland	5.44	8	
11	Norway	5.44	11	
12	Denmark	5.35	12	
13	New Zealand	5.31	16	
14	Chinese Taipei	5.28	15	
15	Canada	5.27	13	
16	United Arab Emirates	5.26	17	
17	Belgium	5.25	19	
18	Qatar	5.23	14	
19	Austria	5.22	23	
20	Luxembourg	5.20	20	
21	France	5.20	22	
22	Australia	5.19	21	
23	Ireland	5.18	24	
24	Israel	5.18	27	
25	Malaysia	5.16	18	
26	Korea, Rep.	5.03	26	
27	Iceland	4.96	29	
28	China	4.95	28	
29	Saudi Arabia	4.84	25	
30	Estonia	4.78	30	
31	Czech Republic	4.72	31	
32	Spain	4.68	33	
33	Chile	4.64	35	
34	Thailand	4.64	32	
35	Lithuania	4.60	36	
36	Poland	4.56	41	
37	Azerbaijan	4.55	40	
38	Kuwait	4.53	34	
39	India	4.52	55	
40	Malta	4.52	48	
41	Indonesia	4.52	37	
42	Panama	4.51	50	
43	Russian Federation	4.51	45	
44	Italy	4.50	43	
45	Mauritius	4.49	46	
46	Portugal	4.48	38	

	Economy	Score	Prev ²	Trend
47	South Africa	4.47	49	
48	Bahrain	4.47	39	
49	Latvia	4.45	44	
50	Bulgaria	4.44	54	
51	Mexico	4.41	57	
52	Rwanda	4.41	58	
53	Kazakhstan	4.41	42	
54	Costa Rica	4.41	52	
55	Turkey	4.39	51	
56	Slovenia	4.39	59	
57	Philippines	4.36	47	
58	Brunei Darussalam	4.35	n/a	
59	Georgia	4.32	66	
60	Vietnam	4.31	56	
61	Colombia	4.30	61	
62	Romania	4.30	53	
63	Jordan	4.29	64	
64	Botswana	4.29	71	
65	Slovak Republic	4.28	67	
66	Oman	4.28	62	
67	Peru	4.23	69	
68	Macedonia, FYR	4.23	60	
69	Hungary	4.20	63	
70	Morocco	4.20	72	
71	Sri Lanka	4.19	68	
72	Barbados	4.19	n/a	
73	Uruguay	4.17	73	
74	Croatia	4.15	77	
75	Jamaica	4.13	86	
76	Iran, Islamic Rep.	4.12	74	
77	Tajikistan	4.12	80	
78	Guatemala	4.08	78	
79	Armenia	4.07	82	
80	Albania	4.06	93	
81	Brazil	4.06	75	
82	Montenegro	4.05	70	
83	Cyprus	4.04	65	
84	Namibia	4.02	85	
85	Ukraine	4.00	79	
86	Greece	4.00	81	
87	Algeria	3.98	87	
88	Honduras	3.98	88	
89	Cambodia	3.98	90	
90	Serbia	3.97	94	
91	Ecuador	3.96	76	
92	Dominican Republic	3.94	98	

	Economy	Score	Prev ²	Trend
93	Lao PDR	3.93	83	
94	Trinidad and Tobago	3.93	89	
95	Tunisia	3.92	92	
96	Kenya	3.90	99	
97	Bhutan	3.87	105	
98	Nepal	3.87	100	
99	Côte d'Ivoire	3.86	91	
100	Moldova	3.86	84	
101	Lebanon	3.84	101	
102	Mongolia	3.84	104	
103	Nicaragua	3.81	108	
104	Argentina	3.81	106	
105	El Salvador	3.81	95	
106	Bangladesh	3.80	107	
107	Bosnia & Herzegovina	3.80	111	
108	Gabon	3.79	103	
109	Ethiopia	3.77	109	
110	Cape Verde	3.76	112	
111	Kyrgyz Republic	3.75	102	
112	Senegal	3.74	110	
113	Uganda	3.69	115	
114	Ghana	3.68	119	
115	Egypt	3.67	116	
116	Tanzania	3.67	120	
117	Paraguay	3.65	118	
118	Zambia	3.60	96	
119	Cameroon	3.58	114	
120	Lesotho	3.57	113	
121	Bolivia	3.54	117	
122	Pakistan	3.49	126	
123	Gambia, The	3.47	123	
124	Benin	3.47	122	
125	Mali	3.46	127	
126	Zimbabwe	3.41	125	
127	Nigeria	3.39	124	
128	Madagascar	3.33	130	
129	Congo, Democratic Rep.	3.29	n/a	
130	Venezuela	3.27	132	
131	Liberia	3.21	129	
132	Sierra Leone	3.16	137	
133	Mozambique	3.13	133	
134	Malawi	3.08	135	
135	Burundi	3.06	136	
136	Chad	2.95	139	
137	Mauritania	2.94	138	
138	Yemen	2.74	n/a	

● East Asia and the Pacific
 ● Eurasia
 ● Europe
 ● Latin America and the Caribbean
 ● Middle East and North Africa
 ● North America
 ● South Asia
 ● Sub-Saharan Africa

Note: The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments (such as Brexit, commodity price changes, and market volatility) are reflected only in-so-far as they have an impact on data measuring these determinants. The Index should be interpreted in this context.

1 Scale ranges from 1 to 7.
 2 2015-2016 rank out of 140 economies.
3 Evolution in percentile rank since 2007.

Source: The Global Competitiveness Report 2016–2017

Dark1 GraphicsDesk

The Global Competitiveness Index 2016–2017 Rankings

	Economy	Score ¹	Prev. ²	Trend ³		Economy	Score ¹	Prev. ²	Trend ³		Economy	Score ¹	Prev. ²	Trend ³
1	Switzerland	5.81	1		47	South Africa	4.47	49		93	Lao PDR	3.93	83	
2	Singapore	5.72	2		48	Bahrain	4.47	39		94	Trinidad and Tobago	3.93	89	
3	United States	5.70	3		49	Latvia	4.45	44		95	Tunisia	3.92	92	
4	Netherlands	5.57	5		50	Bulgaria	4.44	54		96	Kenya	3.90	99	
5	Germany	5.57	4		51	Mexico	4.41	57		97	Bhutan	3.87	105	
6	Sweden	5.53	9		52	Rwanda	4.41	58		98	Nepal	3.87	100	
7	United Kingdom	5.49	10		53	Kazakhstan	4.41	42		99	Côte d'Ivoire	3.86	91	
8	Japan	5.48	6		54	Costa Rica	4.41	52		100	Moldova	3.86	84	
9	Hong Kong SAR	5.48	7		55	Turkey	4.39	51		101	Lebanon	3.84	101	
10	Finland	5.44	8		56	Slovenia	4.39	59		102	Mongolia	3.84	104	
11	Norway	5.44	11		57	Philippines	4.36	47		103	Nicaragua	3.81	108	
12	Denmark	5.35	12		58	Brunei Darussalam	4.35	n/a		104	Argentina	3.81	106	
13	New Zealand	5.31	16		59	Georgia	4.32	66		105	El Salvador	3.81	95	
14	Chinese Taipei	5.28	15		60	Vietnam	4.31	56		106	Bangladesh	3.80	107	
15	Canada	5.27	13		61	Colombia	4.30	61		107	Bosnia & Herzegovina	3.80	111	
16	United Arab Emirates	5.26	17		62	Romania	4.30	53		108	Gabon	3.79	103	
17	Belgium	5.25	19		63	Jordan	4.29	64		109	Ethiopia	3.77	109	
18	Qatar	5.23	14		64	Botswana	4.29	71		110	Cape Verde	3.76	112	



عرض وتحليل نتائج تصنيف تقرير التنافسية 2015-2016

- تصدرت سويسرا الترتيب العالمي للتنافسية للعام السابع على التوالي، لأدائها المتميز في جميع المحاور 12 الرئيسية، والذي يعكس مرونة كبيرة في اقتصادها تجاه الأزمات.
- تليها في الترتيب سنغافورة حيث احتلت المركز الثاني عالمياً للعام الخامس على التوالي. وهي من بين الدول العشر الأولى في 9 من أصل 10 ركائز للتنافسية. كما أنها من بين الدول الثلاث الأولى في كفاءة سوق السلع، وسوق العمل، وتطوير سوق المال. وبها أفضل نظام تعليم عالي وتدريب في العالم. وهي الثانية عالمياً في محور البنية التحتية المتطورة و الثانية أيضاً في الإطار المؤسسي الشفاف والفعال.



ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي

الدولة	تقرير 2014-2015 (دولة 144)	تقرير 2015-2016 (دولة 140)
قطر	16	14
الإمارات	12	17
السعودية	24	25
الكويت	40	34
البحرين	44	39
عُمان	46	62
الأردن	64	64
المغرب	72	72
الجزائر	79	87
تونس	87	92
لبنان	113	101
مصر	119	116
ليبيا	126	*
موريتانيا	141	138
اليمن	142	*



عرض وتحليل نتائج تصنيف تقرير التنافسية 2016-2015

■ الدول العربية

- قطر في المرتبة الأولى عربيا و المرتبة 14 عالمياً.
- واحتلت قطر المركز الأول عالميا في سهولة الحصول على القروض، والمركز الثاني كبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، والمركز الرابع في توفر مستويات الأمن. وأفاد التقرير بأن على قطر زيادة الاستثمار في الابتكار ونقل التكنولوجيا والمعرفة من أجل مواصلة الدوحة لهذا المركز



- احتلت الإمارات المرتبة الثانية عربياً و المرتبة 17 عالمياً .
- فهي تمتلك اقتصاد أكثر تنوعاً من باقي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. و بيئة ممتازة للاقتصاد الكلي (السابعة عالمياً)، وبنية تحتية متطورة (الرابعة عالمياً)، ومؤسسات قوية (التاسعة عالمياً).
- القدرة التنافسية للإمارات تعكس الجودة العالية لمؤسسات الدولة: و وجود ثقة كبيرة للمواطنين في السياسيين (الثانية)، وكفاءة كبيرة للحكومة (الخامسة)، ...
- و مستويات عالية من الانفتاح على التجارة والاستثمار. وبيئة أعمال متطورة تشجع الاستثمار، وارتفاع مستويات الابتكار. واستخدام كبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي ساهم في تعزيز الإنتاجية.



دليل التنافسية العالمي للبنان تقرير التنافسية العالمي 2016

- الترتيب العالمي : 101 في الفترة (2015-2016)
- محاور التنافسية الاساسية

أولاً: المتطلبات الأساسية

ثانياً: معززات الكفاءة الاقتصادية

ثالثاً: الابتكار والتعقيد



دليل التنافسية العالمي للبنان

تقرير التنافسية العالمي 2016

محاور التنافسية الاساسية
أولاً: المتطلبات الأساسية

الترتيب العالمي (من 140 دولة)	مجموع النقاط (من 1 الى 7)	المحور
121	3.7	المتطلبات الأساسية
128	3.2	1- المؤسسات
116	2.7	2- البنية التحتية
139	2.6	3- البيئة الاقتصادية الكلية
30	6.3	4- الصحة والتعليم العام

دليل التنافسية العالمي للبنان

تقرير التنافسية العالمي 2016

■ محاور التنافسية الاساسية

ثانياً: معززات الكفاءة الاقتصادية

المحور	مجموع النقاط (من 1 الى 7)	الترتيب العالمي (من 140 دولة)
معززات الكفاءة الاقتصادية	4.0	71
5- التعليم العالي و التدريب	4.5	58
6- كفاءة سوق السلع	4.4	56
7- كفاءة سوق العمل	3.8	109
8- تطور الاسواق المالية	3.8	78
9- الاستعداد التكنولوجي	4.0	66
10- حجم السوق	3.6	77

دليل التنافسية العالمي للبنان

تقرير التنافسية العالمي 2016

■ محاور التنافسية الاساسية

ثالثاً: عامل الابتكار و التعقيد

الترتيب العالمي (من 140 دولة)	مجموع النقاط (من 1 الى 7)	المحور
67	3.6	عامل الابدكار و التعقيد
61	4.1	11- مستوى تعقيد الأعمال
95	3.1	12- الابدكار